مفهوم التحريك غير مفهوم المتحرك ومفهوم الابوة غير مفهوم البنوة فكما مفهوم العاقلية غير مفهوم
المعقولية لكن النظر البرهاني قد حكم بالقبول الاول بعد والذات دون الثاني بل قد حكما بان
عاقلية الذات المجردة عين معقولية اعني الذات والوجود مع اختلافهما بحسب المفهوم بلا شك و
لا ريب فاتفق ذلك المقام فانه قد ذلت فيه الاقدام فاذا انكشف وهن قاعدته في بعض هذه
الامور كالوحدة والوجود وابانتها لعدم بينة في الخارج فلا تبعد فيما سوى ذلك وبيان
كونها اعتبارا عقليا يجب الاستعانة بغيرها وقد مرت الاشارة الى كيفية طرق هذه المعاني بالحق
والمهيات فعليك بعين المتوفرة التدبر ثم اعلم ان قد علمت ان الامكان وصف للمهية باعتبار
ملاحظتها من حيث هي مع قطع النظر عن انتسابها الى الفاعل التام ومعلوم ان ما يتصف المهية
الماخوذة على هذا الوجه لا يكون امرا عينيا بل اعتباريا وكذا الامكان مفهوما سلبيا والمسلوب بما
هو مسلوب لا حظ له من الوجود لا عينا ولا ذهنا ومما يفتضح به الفرقة الجاهلة القائلة بكون الامكان
موجودا عينا وامرا للمهية النظر في المعلول الاول وانه ممكنا الوجود لانه من احداث الذات الثابتة عندهم
فلا بد وان يمكن اولا ثم يوصل للان توجيح الوجود بالغير لا يتصورها الا بعد كون الشيء ممكنا لنفسه
فاذا تقدم الامكان عليه فاما ان يكون ممكنا البتة لاستحالة كونه واجبا واجبا بالذات لكونه
صفة متعلقة بغيره ولا استماع تحقق الواجبي فاذا كان ممكنا فلا بد له من مرجح وعلة فان كان
مرجحه واجب الوجود بالذات فيلزم منه محالان احدهما كون الواحد بحيثية يصدر منه الشيء وامكانه
وحصول شيئين من واحد وكل محال فيما بين فيه ومحال في الذات لا حيثية والثاني
ان يكون امكان الممكن بفعل فاعل فيكون امكان الممكن معللا بغيره وقد علمت ان الامكان لا يكون

معللا

معللا لا محالة عن ان يكون معللا بغيره الذات الممكن ولا يسبق احد منهم ان يقول ان الامكان لا يتقدم
على المعلول وسائر الالبابات فانه يلزم ان يكون الامكان انما يحصل بعد ان يوجد الشيء وقد
بان الممكنات لها حدوث ذاتي فان امكانها يتقدم على وجودها الذي يحصل بها بغيرها اذ الذاتي
بالغير منوط بالامكان الشيء في نفسه كيف وحال الشيء في نفسه متقدم على حاله من غيره ولما يكن الا
بما بين ان الامكان في الالبابات له معنى اخر غير ما فان الامكان الذي هو قسيم الوجوب
والامتناع لا تخلو عنه شيء من المعلولات كيف ولا يمكن الابداعيات العالمة ممكنة في ذاتها بالمعنى
القيم للواجب والممتنع كانت واجبة بذاتها او ممتنعة بذاتها وليس كذا كذلك لا ينفع الاعتذار بها
وجد في موجودات يلقيت من القبح الوبيس بها ما بالانصاف والانتصاف من ان وجود الخالق
لا يكن المعلولات من تقدم الامكان عليها فان الكلام ليس في التقدم الزماني حتى يحصل الفرق
بين المبدع والكائن في سبق الامكان على احدها دون الاخر انما الكلام في التقدم بالذات او بالطبع
ولا شك ان الامكان اذا كان امرا في الجملة والوجود بالغير مشروط بالامكان في نفسه وما
في ذاته يتقدم على ما له من غيره بما اذا كان ما له من غيره مشروطا بما له من ذاته فلا محيص من
هذا الاشكال للقائلين بموجودية الامكان الا بالمصير الى ما حققناه في الاعتذار بهم وهو
كون الامكان وفظائره موجودات لغيرها حدوثات في ذاتها كيف ولو كان للامكان
صورة موجودة في نفسها وان كانت لغيرها كسائر الاعراض الخارجية التي لها صورة في الاعيان
لكان من لوازم المهيات مع قطع النظر عن ملاحظة الوجود والعدم معها لا لان المهية
معللة بل كان بالمعنى المصطلح ام لا يجب ان يكون امرا عقليا وليس فكان لا امكان الممكن صورة